الفكر السياسي للنظام السياسي في العراق وأثره على السياسة الزراعية للمدة من ١٧ تموز ١٩٦٨ لغاية عام ١٩٧٩

أ.م.د.كريم مراد عاتي/كلية التربية – ابن رشد للعلوم الانسانية/قسم التاريخ/ جامعة بغداد

الملخص:

يعد الفكر السياسي للنظام السياسي العامل الأساسي في التأثير على السياسات العامة للدولة والمجتمع، لتوضيح طبيعة التحولات والتغيرات الاصلاحية التي سيتم اجرائها في الدولة والمجتمع، وهو مايعني أن النظام السياسي في طبيعته يعمل أو يحاول رسم صورة تاريخية لنفسه امام المجتمع، عن طريق السياسات التي سيقوم بتنفيذها لاشعار المجتمع بأن سياساتها اختلفت نوعا ما عن السياسات السابقة. وفي الوقت الذي عد القطاع الزراعي من الانشطة المهمة والرئيسية في العراق، نظراً لقوة العمل الموظفة فيه وكونه المصدر الرئيس لمتطلباته الحياتية الاخرى وفي مقدمتها الغذاء، فضلاً عن اهميته في زيادة ونمو الدخل القومي، الا ان الطابع العام له اكد مقدار التخلف الذي كان يعاني منه بسبب سوء وضعف السياسات الاقتصادية التي اتبعت به. وعليه أن الافتراض الأساسي في البحث هو معرفة طبيعة الأسس الفكرية والاجراءات التي وضعت للسياسة الزراعية في العراق للمدة من انقلاب ١٧ تموز عام ١٩٦٨ حتى عام ١٩٧٩ وفقاً للظروف التاريخية التي مر بها في ضوء المعلومات المتوافرة، قسم الموضوع الى فرعين، الأول بعنوان: المنظومة الفكرية للسياسة الزراعية في العراق للمدة من انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣–حتى انقلاب ١٧ تموز عام ١٩٦٨، والثاني بعنوان: الفكر السياسي للسياسة الزراعية في العراق للمدة من انقلاب١٧ تموز ١٩٦٨– حتى عام ١٩٧٩.

وقد بينت المعلومات الواردة في البحث ان المنظومة الفكرية للسياسات الزراعية للنظام السياسي الذي انبثق في العراق اثر قيام حزب البعث في انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ حتى عام ١٩٧٩ بأنها جاءت تعبيرا عن طبيعة الفكر السياسي للنظام السياسي وعدم اقترابها من الاصلاح الجذري، الامر الذي توضح ببروز المشكلات المتعلقة بالجوانب الزراعية والنشاط الزراعي بالكامل، فالاخطاء استمرت وتوضح ذلك في الصعوبات القانونية وتعقيداتها مما جعل عمليات الاصلاح الزراعي غير

قادرة على تجاوز ما كان سائدا قبل تلك المدة. فضلا عن ذلك ان رؤية البعث افصحت انها كانت اقرب الى الوسطية في معالجتها لعمليات الاصلاح الزراعية في البلاد وابعدها عن اطرها الوطنية التي كان يجب التعامل بها بعيدا عن الفكر السياسي للنظام السياسي.

الكلمات المفتاحية: (الفكر السياسي، النظام السياسي، السياسة الزراعية).

The political thought of the political system in Iraq and its impact on agricultural policy For the period from 17 July 1968 until 1979

Assist. Prof. Dr. Karim Murad Atti/College of Education – Ibn Rushd for Human Sciences
Department of History/University of Baghdad

Abstract:

The political thought of the political system is the main factor in influencing the general policies of the state and society, to clarify the nature of the transformations and reform changes that will be made in the state and society. Which means that the political system in its nature is working or trying to draw a historical picture of itself in front of the community, through the policies that it will implement to make the community aware that its policies differ somewhat from the previous policies. At a time when the agricultural sector is considered one of the important and main activities in Iraq, due to the employed workforce in it and being the main source of its other life requirements, foremost of which is food, as well as its importance in increasing and growing the national income, but the general nature of it confirmed the amount of backwardness that it suffers from due to poor and weak economic policies that were followed by it. Accordingly, the main assumption in the research is to know the nature of the intellectual foundations and the procedures that were established for the agricultural policy in Iraq for the period from the coup of July 17, 1968 until 1979, according to the historical conditions that it experienced in the light of the available information, the subject was divided into two sections, the first entitled: The intellectual system of agricultural policy in Iraq for the period from the coup of February 8, 1963 - until the coup of July 17, 1968, and the

second entitled: The political thought of agricultural policy in Iraq for the period from the coup of July 17, 1968 - until 1979.

The information contained in the research showed that the intellectual system of the agricultural policies of the political system that emerged in Iraq after the Baath Party in the coup of July 17, 1968 until 1979, that it came as an expression of the nature of the political thought of the political system and its lack of approach to radical reform, which clarifies the emergence of problems related to the agricultural aspects and the agricultural activity in full, the errors persisted, and this was illustrated by the legal difficulties and its complexities, which made the agrarian reform processes unable to overcome what prevailed before that period. In addition, the Baath's vision revealed that it was closer to moderation in its handling of the agricultural reform processes in the country, and away from its national frameworks that should have been dealt with away from the political thought of the political system.

Keywords: (political thought, political system, agricultural policy).

المقدمة:

يعد الفكر السياسي للنظام السياسي العامل الأساسي في التأثير على السياسات العامة للدولة والمجتمع، سيما ان القائمين على السلطة السياسية يعملون على بعث رسالة الى المجتمع لتوضيح السياسات العامة الجديدة لهم، لتوضيح طبيعة التحولات والتغيرات الاصلاحية التي سيتم اجرائها في الدولة والمجتمع، وهو يعني أن النظام السياسي في طبيعته يعمل أو يحاول رسم صورة تاريخية لنفسه امام المجتمع، عن طريق السياسات التي سيقوم بتنفيذها لاشعار المجتمع بأن سياساتها اختلفت نوعا ما عن السياسات السابقة، التي بطبيعتها تحدد بنحو كبير مدى اهمية جدية المضامين الفكرية لتلك السياسات او من عدمها في تحقيق اهداف المجتمع وتطوره.

عدَّ العراق واحد من الدول التي تعرض لتلك المظاهر في ضوء طبيعة الانظمة السياسية التي تسنمت السلطات السياسية وفكرها السياسية منذ تكوينه كدولة والمراحل

الأخرى التي أعقبت ذلك في ضوء ما تم تنفيذه من سياسات وبرامج اقتصادية واجتماعية، افصحت عن الكثير من الاخطاء الفكرية والتشريعية والادارية والتنفيذية وغيرها من المشكلات، بسبب اصرار تلك الأنظمة على تبني سياسات بما يتوافق مع فكرها السياسي في ادارة الدولة والمجتمع.

وفي الوقت الذي عد القطاع الزراعي من الانشطة المهمة والرئيسية في العراق، نظراً لقوة العمل الموظفة فيه وكونه المصدر الرئيس لمتطلباته الحياتية الاخرى وفي مقدمتها الغذاء، فضلاً عن اهميته في زيادة ونمو الدخل القومي، الا ان الطابع العام له اكد مقدار التخلف الذي كان يعاني منه بسبب سوء وضعف السياسات الاقتصادية التي اتبعت به، ولو استعرضنا ما وصل اليه القطاع الزراعي من تطورات على مستوى الانتاجية والأسس الحديثة في التغير مقارنة مع الدول الأخرى التي بلغت اضعاف مضاعفة بما تنتجه، أو من حيث الأساليب المتبعة به لتؤكد لنا مقدار التخلف الذي عانى منه القطاع الزراعي في العراق وعن مدى حاجتنا الى السياسات الاقتصادية والزراعية والبرامج العلمية والعملية ليتم في ضوء تطوير وتقييم مستوى العمل والانتاج في القطاع الزراعي، فضلاً عن القوانين والانظمة التي عمل بموجبها.

ان الافتراض الأساسي في البحث هو معرفة طبيعة الأسس الفكرية والاجراءات التي وضعت للسياسة الزراعية في العراق وفقاً للظروف التاريخية التي مر بها في ضوء المعلومات المتوافرة ، وعن طريق دراسة وتقييم ما تم وضعه من سياسات وقوانين وانظمة في القطاع الزراعي، سيما ان تحليل السياسات الاقتصادية لا يكون ذو مغزى معين، ولا يحقق نتائجه المطلوبة، الا اذا اقترن بدراسة للتطور التاريخي لما كان وما يجب العمل به، وضرورة تتبع مراحل تلك السياسات لغرض وضعها في مكانها الصحيح، كونها ستكون القاعدة التي سيتم العمل بها لأي نظام اقتصادي حقيقي

لإحداث التغيير المطلوب إذ اننا قد لا نستطيع تقدير احتمالات التغيير الصحيحة لعملية الاصلاح من دون الرجوع الى الماضي، لغرض معرفة السياسة أو مجموع السياسات التي سيعتمد عليها النشاط الزراعي في عمليات النمو والعوامل والسياسات الأكثر تأثيراً في نشاطه. وهي في حقيقتها تساؤلات خاصة تبحث عن كيفية العمل على تطور النشاط الزراعي في العراق ومحاولة لاكتشاف الاجابات الصحيحة التي تتعلق بها لإحداث التطور على المستوى الانتاجي وطبيعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في النشاط الزراعي، والاهم من ذلك معرفة أثر الفكر السياسي للنظام السياسي في وضع السياسات الزراعية لمعرفة مظاهر التخلف والقصور في ذلك، وهنا تكمن **(اشكالية الدراسة)**، بوصفها المنظومة الفكرية والتنظيمية لوضع الحلول لمجموعة مشكلات مترابطة مع بعضها البعض، التي لا يمكن وضع الحلول لها، الا في ضوء شمولية تلك الحلول وعدم تجزئتها لغرض الكشف عن دور الفكر السياسي للنظام السياسي في التأثير على ذلك كونه الفاعل الرئيس لها، الذي يعني تفسير للحادثة التاريخية ومضامينها الفكرية، التي تعد الافراد بصفتهم صناع الحدث التاريخي ويكون الفرد العنصر المؤثر به، وهنا تكمن **(أهمية الموضوع)**، ودراسته لوضع المعادلة الدقيقة لما تم تنفيذه من سياسات زراعية في تلك المرحلة ومدى دقتها وظروف حدوثها، وفي الوقت نفسه تحديد المعيارية للفكر السياسي واطره النظرية والعملية لطبيعة اجراءاته الاقتصادية والاجتماعية للإصلاحات المطلوبة.

حددت المدة الزمنية للبحث للمدة الواقعة منذ قيام انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ الذي قاده البعث لغاية عام ١٩٧٩، حيث مثل التاريخ الاول انتقل السلطة السياسية في العراق الى قوى سياسية اخرى لم تكن بعيدة عما تم وضعه من سياسات زراعية سابقة للقطاع الزراعي، وذلك بعودة حزب البعث لاستلام السلطة في العراق من جديد ، فيما

مثل التاريخ الثاني انتقال السلطة السياسية داخلياً الى شخصية جديدة لإدارة النظام السياسي وسياساته المختلفة.

قسم الموضوع الى فرعين، الأول بعنوان : المنظومة الفكرية للسياسة الزراعية في العراق للمدة من انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣- حتى انقلاب ١٧ تموز عام ١٩٦٨، تم فيه توضيح طبيعة السياسة الزراعية في العراق من حيث مضمونها الفكري والاقتصادي في تلك المدة في ظل التطورات السياسية التي حدثت من حيث طبيعة الفكر السياسي للنظام في تلك المدة وتمثل ذلك بنظام البعث الذي قاد انقلاباً عسكرياً على النظام الجمهوري لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في الثامن من شباط عام ١٩٦٣، وتنصيب عبد السلام محمد عارف رئيساً للجمهورية، ثم قيام الأخير بانقلاب آخر في ١٨ تشرين الثاني من السنة نفسها وتسنمه السلطة الكاملة حتى وفاته عام ١٩٦٦ وتسنم شقيقه عبد الرحمن عارف السلطة من بعده للمدة المتبقية حتى قيام انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨.

والثاني بعنوان: الفكر السياسي للسياسة الزراعية في العراق للمدة من انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨- حتى عام ١٩٧٩، لتوضح الأسس والبرامج التي وضعها النظام السياسي الجديد ومدى ارتباط القوانين والتشريعات والبرامج الاصلاحية لإصلاح القطاع الزراعي بالنظام وفكره السياسي، وتأثير ذلك على مجمل العملية الزراعية.

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التاريخي التحليلي، وذلك بوصف الأقرب في دراسة مثل تلك المواضيع التي تم تحليلها علمياً للوصول الى الحقيقة التاريخية في وصف الاحداث وتطورها وفقاً للمنهج العلمي الدقيق.

اولاً: المنظومة الفكرية للسياسة الزراعية في العراق للمدة من انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣- حتى انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨:

ترتبط السياسة العامة* (الداهري، ١٩٦٧، ص٢٦) والسياسات الفرعية الاخرى المنبثقة عنها التي تقوم بها الدول لتحقيق أهدافها بطبيعة النظام وفكره السياسي او الأسس والاجراءات النظرية والعملية التي سيتم الاعتماد عليها في تطبيق خططه وبرامجه المختلفة، أو ما اطلق عليه (النظرية السياسية) في ادارة الدولة والمجتمع في وقت واحد(كريستي، ومينوج، ٢٠١٢، ص١٩). ومع ذلك فهذا لا يعني ان ما تم وضعه من افكار واجراءات في ضوء تلك السياسات هي الصحيحة او الأفضل لتحقيق الأهداف. بل قد تكون مجموعة من الافكار والآراء الأقرب الى التجارب(ديلو، وديلن ٢٠١٠، ص٣٥-٣٧).

وكما معروف أن السياسة الزراعية تعد جزءاً من السياسة العامة للدولة ، والتي تتمثل بالاجراءات النظرية والعملية التي تقوم بها الدولة، وتتضمن مجموعة الوسائل الاصلاحية الزراعية المناسبة التي يمكن بموجبها تنظيم العملية الزراعية سواء اكان ذلك عن طريق القوانين والتشريعات القانونية والبرامج العملية والفنية لتحقيق اكبر قدر من الانتاجية والرفاهية للعاملين في النشاط الزراعي في ضوء زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته وضمان استمراره (الداهري، ١٩٦٧، ص٢٦)، ويعد تنظيم العلاقات الانتاجية والاقتصادية بين طرفي العملية الانتاجية مظهراً بارزاً في تلك السياسة، ومع ذلك من الصعوبة بمكان تطبيق تلك السياسة نتيجة لارتباط ذلك بكثير من المتغيرات والأسس الاقتصادية والبشرية التي قد تستطيع الدولة تنفيذها بدقة، اذ ان طبيعة التغيرات الاقتصادية والاحداث التي ترافق ذلك التغيير ترتبط بظروف مختلفة ، فضلاً عن النتائج قد تتحقق، ولما معناه اشار احد الباحثين بالقول: "اذا كان النظام الاقتصادي

* السياسة العامة مجموعة مختارة من الوسائل والاجراءات التي تقوم بها الدولة لفرض تحقيق هدف او غاية يحاول المجتمع تحقيقها لزيادة وتحسين الرفاهية بمعنى وضع الخطط على اساس تحسين الاوضاع والظروف التي يعيش بها المجتمع وفقاً للخطط التي تتبناها الدولة والقيادات المسؤولة عنها.

الجديد يتمحور كونه (انموذج)، فان ذلك النموذج يجب أن يحمل منذ بدايته عناصر النظام المستقبلي والنموذج الذي سيظهر في المستقبل وقبل بروز الدعوات لتغيير النموذج السائد(دوب، ١٩٧٨، ص١٥-١٦). بمعنى ان كل التغيرات التي تحدث في العمليات الاصلاحية والاقتصادية من الممكن تغييرها حتى وان ظهر النموذج المتكامل بسبب عمليات التطور المستمرة تتبعه لارتباط ذلك بالنمو المعرفي والتطورات الاقتصادية المستمرة ، ان لم نقل ان التطور يستطيع ان يقدم للسياسة الاقتصادية او الاقتصاد بنحو عام تبعاً للتطورات التاريخية سياسات جديدة تتجاوز ما تم العمل به، وهي بدورها قد تصبح متطابقة لمرحلة زمنية معينة هي الأخرى.

وقد أتسمت السياسة الزراعية في العراق في المدة التي سبقت قيام انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨، بالضعف وعدم الدقة، نظراً لما رافق تطبيق قانون الاصلاح الزراعي رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨ من اخطاء وسلبيات على الصعيد النظري والتنفيذي* (الوقائع العراقية، ١٩٥٨، العدد ٤٤) (الطالباني، ١٩٦٩، ص٣٤-٣٨) . ثم جاء نظام البعث الذي نصب عبد السلام محمد عارف* (عارف، ١٩٦٧، ص٩-٢٠) رئيساً للجمهورية في انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣* (هويدي، ١٩٨٣، ص٤٧) (المقصود، ٢٠٠٩، ص٢٩١). ليكمل ذلك لما رافق تلك السياسة من سياسات فاشلة تم تطبيقها من قبل قادة الانقلاب في القطاع الزراعي، للقضاء على قانون الاصلاح الزراعي للثورة ، اذ لم

* صدر قانون الاصلاح الزراعي رقم (٣٠) لعام ١٩٥٨ في الثلاثين من ايلول ١٩٥٨، وجاء في الاسباب الموجبة له ضعف التخطيط للنشاط الزراعي وسيادة العلاقات الاستغلالية في العملية الانتاجية، وللقضاء على النظام الاقطاعي – (الا ان القانون المذكور سرعان ما بدا عليه الضعف وعدم الدقة في التطبيق واختلاف القوى السياسية في تنفيذ بنوده.

* ولد في ٢١ آذار عام ١٩٢١، في منطقة سوق حمادة (قضاء الكرخ) وهو من عشيرة الجميلات، اكمل دراسته الابتدائية والمتوسطة والثانوية في المدينة نفسها. دخل الكلية العسكرية عام ١٩٣٨ وتخرج منها عام ١٩٤١ واشترك في انتفاضة مايس ١٩٤١، تقلد في حياته العسكرية الكثير من المناصب العسكرية واستمر في عمله العسكري حتى اشتراكه في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨.

* الانقلاب الذي قام به حزب البعث وشارك معه مجموعة من الضباط المتقاعدين، فضلاً عن غيرهم ممن كانوا على علم بالانقلاب ومنهم العقداء عبد السلام عارف وعبد الغني الراوي ورشيد مصلح وطاهر يحيى وصالح مهدي عماش.

يتوانى النظام السياسي في ابقاء النشاط الزراعي من دون مستواه المطلوب وترسيخ العلاقات شبه الاقطاعية في الريف العراقي وموالاة الطبقات البرجوازية وأصحاب الأراضي الزراعية لغرض المحافظة على استمرارية النظام تتويجاً لفكره السياسي وموقفه من عملية الاصلاح الزراعي إذ في الوقت الذي رفع شعار (لا اقطاع بعد اليوم والارض للشعب)، والقضاء على الطابع الاستغلالي في الريف العراقي، الا ان الطابع العام للتغيرات كانت بسيطة، ولم تمس جوهر العملية الاقتصادية في النشاط الزراعي والريف العراقي، ومما لا ينكره النظام السياسي، ان المؤتمر القومي الثامن لحزب البعث الذي يمثل اعلى سلطة في الحزب في تقييمه لتلك التجربة حدد بأن "الفكر السياسي لم يمتلك الرؤية الواضحة للواقع الاقتصادي والاجتماعي في البلاد، مما ادى الى فشله، وعدم قدرته على تحقيق الانجازات المطلوبة" (القيادة القومية، ١٩٧٤، ص٨٨)، مما أدى لأمر الى فشل فكر البعث في عمليات الاصلاح الاقتصادي(بينروز، ١٩٨٩، ص٨)، وهو ما كان متوقعاً اذا لم يكن يؤمل من نظام شبه عسكري سيطر عليه مجموعة من السياسيين يفتقرون الى الخبرات العملية والنظرية أن يقدموا على خطوة جيدة، لتنظيم السياسة الزراعية ، سيما ان تلك العناصر لم تكن متفقة أساساً على المبادئ العامة لإدارة الدولة ووضع سياساتها العامة فأغلب قياداتها كانت تفتقر الى الخبرة السياسية والفهم الاقتصادي ولا يهمهم سوى السيطرة على السلطة والتشبث بها واخضاع المجتمع لشروط فكرهم السياسي وكان من نتائج ذلك الفشل في ادارة الدولة وانشطتها المختلفة(رشيد، ٢٠٠٢، ص١٥٧). ووصل الأمر ان الفكر السياسي للنظام السياسي، كان من الضعف له القدرة على تبني مفاهيم جديدة بعيدة عما كان يشير او يدعي به في سبيل استمرارية حكمه السياسي، وهو ما كان يتناقض مع متطلبات السياسة الزراعية لتحقيق أهدافها لتحسين الاقتصاد الوطني ورفع المستوى المعاشي وتحقيق رفاهية المجتمع ، سيما الفلاحين ومن يعمل معهم عن طريق وضع الوسائل الفعالة لتحقيق تلك الاهداف، وفقا للظروف (Conditions) الخاصة بالبلاد التي تعترض المنهاج العملي والذي يمكن توضيحه عن طريق المخطط رقم (١) و(٢)(الداهري، ١٩٦٧، ص٢٨-٣٢).

مخطط رقم (١)

نوع منهاج السياسة الزراعية العملي

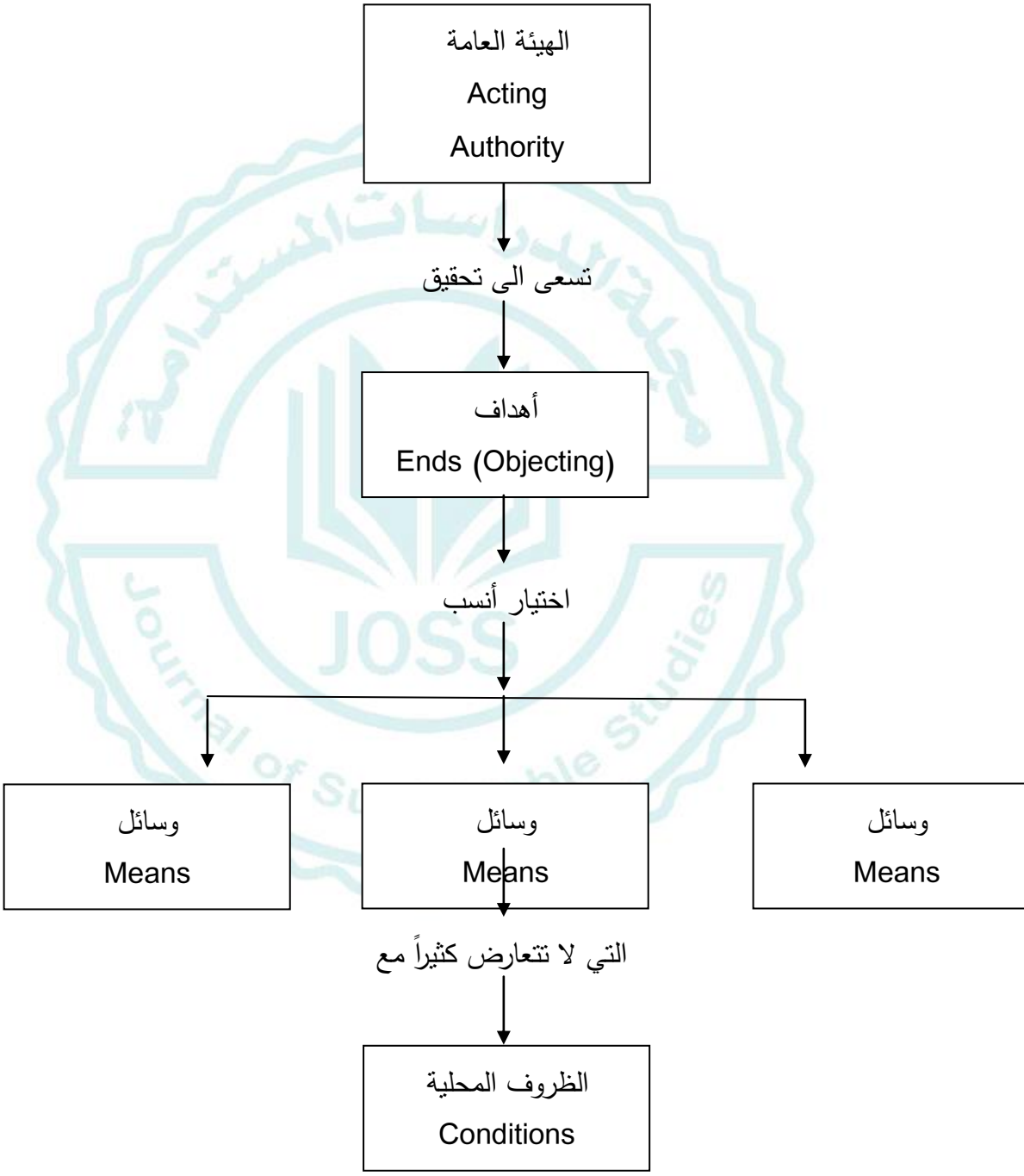

مخطط رقم (٢)

يوضح علاقة اهداف السياسة العامة بوسائل السياسة الزراعية

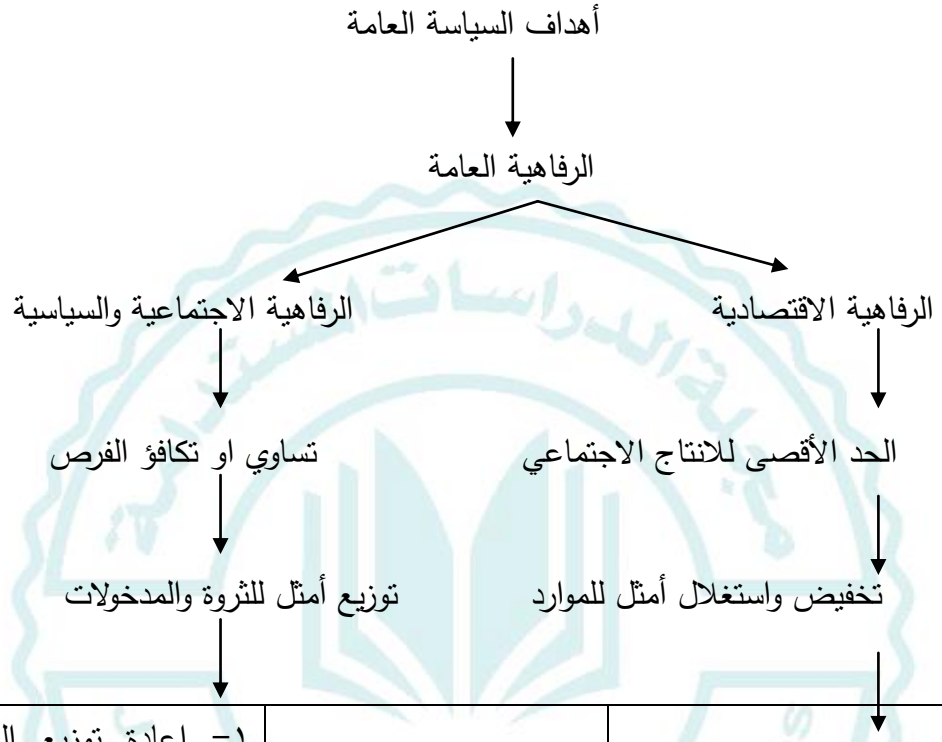

١- توفير السلف والقروض	١- ضمان ثبات الاسعار.	١- اعادة توزيع الملكية على الفلاحين.
٢- المحافظة على خصوبة التربة.	٢- تأمين المحاصيل من الكوارث.	٢- توسيع الجمعيات التعاونية.
٣- انجاز اعمال الري والبزل.	٣- الارشاد الزراعي.	٣- تحديد العلاقات الزراعية.
٤- التخطيط الريفي لاستغلال الأرض.	٤- القيام بالتجارب والابحاث الزراعية.	٤- نشر انشاء مشاريع الاسكان والكهرباء والماء والصحة.
٤- الوحدات الزراعية وتحسين الثروة النباتية والحيوانية.		٥- نشر التعليم المهني في الريف.

كما يمكن القول ان أهداف السياسة الزراعية قد تتعارض فيما بينها، عن طريق بعض من العقبات التي تواجه الوصول اليها، لكن المفروض تفضيل الهدف الاقتصادي على الهدف السياسي، بمعنى أن التطبيق الأمثل للسياسة الزراعية، والابتعاد عن السيطرة الحكومية أذ ان ذلك كثير ما يؤدي الى افراغ تلك السياسة من محتواها الحقيقي، وهو ما يمكن حدوثه في الوسائل التي يتبعها النظام السياسي لتطبيق سياسته الزراعية ايضاً، إذ يجب تطابق الوسائل مع الهدف، واهداف السياسة الزراعية، بمعنى ضرورة وجود تطابق بين الاهداف والوسائل لتحقيق أهداف السياسة الزراعية كون ذلك يؤدي الى معرفة الوسائل الأكثر فعالية القادرة على تحليل تلك السياسة لإحداث التغييرات المناسبة، سيما ان معظم التحولات الاقتصادية في العمليات الاصلاحية لا ترتبط بالجانب الاقتصادي فقط، بل بالفكر السياسي للنظام السياسي(فوكوياما، ٢٠٠٧، ص١٨-١٩). الذي بدوره يحدد دور النظام في وضعه للسياسات الاقتصادية المطلوبة ، فضلاً عن طابع الانتاج واسلوبه ودرجة تطوره، وعليه يرى الباحث ان انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ مثل فئة محددة من انصاف السياسيين والثقافة المحدودة تحكمت بالدولة وسياساتها المختلفة، وقد تسترت بالشعارات السياسية والحزبية الفضفاضة التي اثبتت فشلها بعد تسلم السلطة في البلاد مما أكد على عدم قدرة البعث في ادارة الدولة ووضع سياساتها العامة .

مهدت تلك المظاهر لحدوث انقلاب سياسي جديد في العراق، اذ قام عبد السلام محمد عارف الذي كان في وقتها رئيسا للجمهورية بانقلاب عسكري في ١٨ تشرين الثاني عام ١٩٦٣ ضد البعثيين لعدم اقتناعه بالدور السياسي الذي اسند اليه من قبلهم من حيث الإصلاحات والمسؤوليات العامة التي أنيطت به ، وابرز ما استهدف في ذلك الغاء صيغة القيادة الجماعية التي اعتمدتها السلطة السياسية السابقة

، والتي جسدت بالمجلس الوطني لقيادة الانقلاب، نظراً لما كان يتمتع به الأخير من صلاحيات واسعة في السيطرة على السلطة ، الذي افضى الى اضعاف دور رئيس الجمهورية ، وعليه كان الانقلاب الجديد موجهاً بالدرجة الاولى الى الأسس الدستورية والفكر السياسي الذي اعتمد عليه النظام السياسي لانقلاب ٨ شباط ١٩٦٣، كونها شكلت عقبة امام رئيس الجمهورية في ممارسة سلطات مؤثرة في ظل ذلك النظام (الجدة، ٢٠٠٣، ص١٠٠-١٠٢)، وعليه من كان ينظر للواقع السياسي بعد حدوث الانقلاب، أن رئيس الجمهورية اصبح السلطة السياسية الاولى في البلاد(الجدة، ٢٠٠٣، ص١٠٣)، ومع ذلك نجد ان السياسة الاقتصادية وفي مقدمتها السياسة الزراعية لم تختلف عما سبقها من سياسات سابقة، فالنظام الجديد كان يفتقر الى النظرية السياسية يعتمد عليه في ذلك ، كما ان الحكومة لم تبادر في وضعها الجديد الى البدء في وضع اولويات للخطط الزراعية ومشاريعها، التي كانت تعاني من المشكلات المستمرة ، كبحوث الري والتجارب الزراعية وتطوير الانظمة الزراعية لتحقيق التطور والنمو في النشاط الزراعي (الخياط، ١٩٦٩، ص١٧٤) (الحبيب، بلا.ت، ص٩٠-٩)، ووصل الأمر بعدم انتباه الدولة الى كيفية توزيع الأراضي الزراعية وزيادة زراعتها، ومما رافق ذلك التلكؤ في تطبيق بنود قانون الاصلاح الزراعي رقم (٥٨) لسنة ١٩٥٨ ومحاولة القضاء عليه، وتأجيل تنفيذ القرارات ذات العلاقة بالمشاريع الزراعية، مما اوضح عن عدم قدرة النظام على وضع السياسة الزراعية المطلوبة للبلاد ، كما كانت الاوضاع مرشحة لأكثر من ذلك بسبب طبيعة النظام السياسي الجديد وتكوينه السياسي والطبقي، إذ أصر النظام على وضع السياسات المطلوبة لحماية الطبقة السياسية التي ائتلفت معه والاقطاعيين، وعليه نجد أن النظام السياسي لم يتورع عن اعادة الاعتبار الى طبقة الملاكين واصحاب الأراضي

القدماء، اذ اقدم النظام على زيادة الفائدة للأراضي الزراعية العائدة لهم ومصادرتها من قبل الدولة من (١%) الى (٣%)، فضلاً عن تحديد كمية مياه الأنهر التي تتدفق الى تلك الأراضي، مما منح أصحاب الأراضي مبالغ قدرت بملايين الدنانير (البزاز، ١٩٦٨، ص٣٦) (بطاطو، ١٩٩٠، ص٣٩٧). مما اشر عن التناقض الكبير لمضامين الفلسفة السياسية للنظام السياسي الذي يجب ان يحاول العمل على تقويم السياسات العامة للدولة على اعتبار ذلك منطلقاً لنشاط النظام، وفكره السياسي في اجراء التحولات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد ، وتوضح الامر ايضاً بسيطرة العلاقات شبه الاقطاعية واصحاب الاراضي على النشاط الزراعي، ولم يعد هناك اي تأثير لتغيير تلك السياسات أو اصلاحها(هاشم، وآخرون، ١٩٧٢، ص١٩) (الحركة التعاونية في العراق ، ١٩٧٦، ٦-٩).

ومما زاد الاوضاع سوءاً ان النظام السياسي خصص في حقل التخصيصات الاستثمارية للمدة ١٩٦٥- ١٩٦٨ مبلغاً قدره (٧٣,٦) مليون دينار بهدف زيادة الانتاج الزراعي وتطوره، لم يصرف منه الا مبلغ (٥٦) مليون دينار اي نسبة (٣٢%). كما جاءت نسبة التنفيذ في أنشطة القطاع الزراعي في المرتبة الأخيرة من تلك الخطة (الوقائع العراقية، ١٩٦٥، العدد ١١٣٥) (وزارة التخطيط، ١٩٧١، ص٣) (خلفن ١٩٨٨، ص٢٤٣). مما انعكس على الانتاج الزراعي وانخفاض انتاجيته، اذ انخفضت انتاجية المحاصيل الزراعية الأساسية كالحنطة والشعير الى (٤١,٢%) عام ١٩٦٨. بعد ان كانت تعادل (٥٢,٣%) في المدة التي سبقتها، وعند اضافة المحاصيل الزراعية الاخرى كالقطن والرز والتبغ والتمور نجد انها انخفضت هي الأخرى الى (٦٦,٧%) عام ١٩٦٨ بعد ان كانت تعادل (٧٢,٥%) (وزارة التخطيط، ١٩٧١)، مما أشر التذبذب الكبير في الانتاج الزراعي بسبب غياب التخطيط الزراعي وعدم توفير

مستلزماته الضرورية، كاستعمال الوسائل الحديثة في النشاط الزراعي، التي كانت محدودة ولا تتناسب مع الحاجة الفعلية، واقتصرت على الاشخاص القادرين على شرائها من الفلاحين وكبار الاقطاعيين والمتنفذين الحكوميين، فيما بقى الفلاحون في منأى عن ذلك، بسبب قلة مصادر الاقراض لهم، اذ لم تتجاوز القروض المقدمة للفلاحين الاعتياديين سوى مبلغ (٢٥) الف دينار* (التقرير السنوي للمصرف الزراعي، ١٩٦٨، ص٤٢). ومن جانبها لم تقم الدولة بتنفيذ بمشاريع للري والبزل وكان من تراكم ذلك الملوحة في الاراضي الزراعية وضعف استغلالها، حيث وصلت المساحة التي تأثرت بالملوحة الى اكثر من (١٠٠) ألف دونم سنوياً* (النوفل، ١٩٧٥، ص١٧)، والملفت للنظر في ذلك ان الدولة لم تبدي بالموضوع اهتماماً يذكر الا بنحو بسيط (وزارة التخطيط، ١٩٦٨، ص١٥٣)، مما اكد ضعف الفكر السياسي والتنظيمي للسياسة الزراعية التي كان يعتمد عليها النظام السياسي كون تلك السياسات تحولت الى سياسات اقتصادية تعلقت بطبيعة النظام السياسي نفسه ، وفي الوقت نفسه اساليب انعكست على القطاع الزراعي، في الوقت الذي كان على الدولة العمل على وضع تنظيم وتخطيط دقيق، وجعل النشاط الزراعي في سلّم اولوياتها، للتأكيد على قدرتها على صياغة السياسات ووضع الاجراءات المناسبة لها وتنفيذ القوانين المتعلقة بالنشاط الزراعي وتطوره (فوكوياما، ٢٠٠٧، ص٦٠)، بما يضمن التوازن والتكييف البنيوي للاقتصاد، سيما ان الدولة لها القدرة على ان تكون اكثر اهمية في تحديد معدلات النمو الاقتصادي وتطوره (ماركيس، ٢٠١٦، ص٨). وفي الوقت نفسه يمثل نقطة ارتقاء للسياسة الاقتصادية ضد سلطة وامتيازات الاقطاع وامتيازات والقيود المستمرة لها والتي لا تتوقف على حرية تطور الانتاج وحرية استغلال الانسان للانسان. سيما ان الفلاح

* كانت مبالغ القروض التي تُمنح للفلاحين من ذوي الدخل المحدود بضمانة الهيئة العليا للإصلاح الزراعي.

* اشار احد التقارير ان حوالي (٤٠%) من الاراضي الزراعية الجديدة التي سيطرت عليها الدولة قد اصيبت بالملوحة.

العراقي في الوضع المتحكم فيه لم تكن له القدرة على التطور وتحدي الاوضاع التي كانت سائدة في الريف العراقي (عبد، ١٩٦٩، ص٩).

والراجح ان السياسة الزراعية للنظام السياسي كانت بمثابة عتلة للنظام ولفكره السياسي وللمتنفذين السابقين والجدد للسيطرة على القطاع الزراعي والفلاحين والعمل على عدم تطوره وتأكيداً على ازدواجية الفكر السياسي للنظام السياسي وعدم قدرته على اتخاذ الاجراءات المناسبة لتحقيق الاصلاح الزراعي المطلوب، خوفاً ان تؤدي اجراءاتها الى نتائج معاكسة لمصالحها الطبقية والسياسية(الجاسم، ١٩٦٩، ص٩).

انعكست تلك السياسة على النشاط الزراعي اذ اصبحت النسبة المتحققة في قيمة الانتاج الزراعي للمدة ١٩٦٣- ١٩٦٨ لا تتجاوز (٤٧%) واسهام القطاع الزراعي في الدخل القومي لم يتجاوز (٤٥,٤%) عام ١٩٦٨، كما أنخفض معدل دخل الفلاح للمدة نفسها الى حوالي (٥٢) دينار، بينما كان معدل الدخل العام في سنة ١٩٦٨ (٨٩,٨) دينار، ومثلت تلك أدنى المعدلات مقارنة بالسنوات السابقة (هاشم، وآخرون، ١٩٧١، ص٣٤)، فضلاً عن ذلك واستمرار انخفاض تلك المعدلات تبعاً لحجم الملكية الزراعية، مما عكس ضعف عدالة الدولة، كون عداتها ارتبطت بما افضت اليه سياساتها الاقتصادية للسياسة الزراعية في العراق، وفي الوقت الذي حدد عن مدى ابتعاد الفكر السياسي لها عن مفهوم العدالة الذي يعد المهمة الأساسية للفكر السياسي الذي يجب العمل نحوه (المحمداوي، ٢٠١٥، ص٢٣) باستمرار – الأمر الذي أبقى المشكلات الزراعية تلازم النشاط الزراعي والفلاحين من دون توقف وعدم وضع الحلول المناسبة لها، سيما ما رافق ذلك من مصروفات القطاع الزراعي، اذ لم يبلغ ما تم صرفه للمدة ١٩٦٥- ١٩٦٨ من (٢٧,٧%) وقابله في ذلك انخفاض في المبالغ التي صرفت من قبل وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي التي لم تبلغ سوى

(١٩,٧) من المناهج الاستثمارية في العراق (التقريري السنوي للقطاع الزراعي في العراق، ١٩٦٧، ص٣) (وزارة التخطيط، ١٩٧٢، ص٢١١-٢١٢)، وكان من نتائج ذلك فشل وايقاف أغلب المشاريع الزراعية واجهزة الاصلاح الزراعي ودوائره وعدم القضاء على علاقات الانتاج شبه الاقطاعية التي بقيت قائمة في الريف العراقي.

ولما سبق يتضح انه كلما ازدادت المعرفة والادراك لمفهوم السياسة الزراعية ومضامينها الاقتصادية، فاننا نقترب من اهميتها والادراك بأنها لا تعد محركاً للنشاط الزراعي وتنظيمه وعلى طبيعة العلاقات الانتاجية بين طرفي العملية الزراعية، بل تعد المتغير الفكري بين النظم بعضها مع البعض الآخر، وان اغلب النظم وكما معروف لا يمكن ان تكون في مستوى الكمال المطلوب، وعليه يجب لابد ان يكون هناك تمييز على مستوى الفكر السياسي للأنظمة السياسية المختلفة ويكون هناك تواجد للعناصر المميزة للمدة السابقة والمدة اللاحقة حتى تستطيع تقديم مزيج متطور من السياسات الصحيحة، وهو المفهوم الأكثر توافقاً للسياسة الزراعية التي كان يجب ان تنفذ في العراق، سيما ان هناك وجهات نظر اشارت الى التطور الاقتصادي للأنشطة المختلفة يتضمن عوامل متشابكة ذات درجات متفاوتة من الاستمرارية وترى ان التغيير يحدث نتيجة بروز اهمية عامل معين على غيره من العوامل لإحداث التطور المطلوب (دوب، ١٩٧٨، ص١٧-١٨) والانتقال الى المرحلة الجديدة.

ثانياً : الفكر السياسي للسياسة الزراعية في العراق للمدة من انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ لغاية عام ١٩٧٩.

كان من الطبيعي ادخال تعديلات اساسية على قانون (٣٠) لسنة ١٩٥٨ بعد قيام انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨* (غيدان، ١٩٧٩، العدد ٣٦٤٣) (حراسة الوطن، ١٩٨٣، العدد ٧) لسد الثغرات والفجوات وكخطوة أولى في ذلك اصدر قادة الانقلاب بعض من القرارات في ٢٠ آيار ١٩٧٩ ، لغرض تحقيق أصلاح زراعي متكامل في الريف العراقي والافي ما كان سائداً من الاجراءات المعقدة على الصعيد التنفيذي التي لحقت بقانون الاصلاح السابق وما أصاب النشاط الزراعي (خدوري، ١٩٤٦، ص٢١٤) (إسماعيل، ١٩٨١، ص١٦٧) (منصور، ١٩٨١، ص٦). قبل الشروع بوضع سياسة زراعية متكاملة لتحقيق الاصلاح الزراعي الجذري في البلاد وشملت ذلك ما يأتي (علي، ، ص٣٠٣) (احمد، ١٩٧٧، ص١٧) (عثمان، ١٩٨١، ص١٢٦):

١- قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم (١٨٦) الذي الغي بموجبه حق التعويض للاقطاع عن الاراضي المستولى عليها بموجب قانون الاصلاح الزراعي (٣٠) لسنة ١٩٥٨ وملحقاته.

٢- قرار مجلس قيادة الثورة رقم (٢٠١) بإلغاء حق الاختيار الممنوح سابقاً للملاك، الذي منح اللجان المختصة بموجب قانون (٣٠) مهمة تحديد مساحات جديدة لهم بما يتلائم ومصلحة الفلاحين ووحدة الاراضي الموزعة في المناطق.

* صدر عام ١٩٦٨ امراً يقضي بتحرك اللواء المدرع العاشر بقيادة أمر اللواء حمادي اشهاب الى الاردن ، الا ان امر اللواء كان يتأخر في ذلك بداعي التدريب ، وكان اللواء يضم عدد من الضباط البعثيين وبعد تكامل قطاعات اللواء في منطقة الورور كان من المؤمل ان يتحرك للجبهة الغربية في الاردن لتبديل الألوية الاخرى في الفرقة الثالثة ، مع ذلك استمر امر اللواء بتأجيل الامر بحجة عدم أستكمال التدريبات ، في الوقت الذي كانت الخطة مهيئة للقيام بالانقلاب وضمان مشاركة اللواء فيها ، حيث صدرت الاوامر الى أمراء السرايا في ١٧/١٦ تموز ، فضلاً عن أبعاد العناصر المشكوك بها أو عن طريق منح الاجازات الاسبوعية للأخرين لغرض تحقيق الدقة والتخطيط لتنفيذ الانقلاب وذلك بالاعتماد على البعثيين ، الامر الذي تحقق في ليلة ١٧/١٦ تموز ١٩٦٨ اذ اجتمع امر اللواء حمادي شهاب بأمراء الكتائب والضباط ,اصدر الاوامر بالحركة الى بغداد ونفذ الانقلاب .

٣- تخفيض قيمة الفائدة المفروضة على بدل الارض الموزعة وتمديد مدة دفع الاقساط، واعقبه قرار الغاء دفع بدل مثل للاراضي الموزعة على الفلاحين.

٤- قانون رقم (٦٦) لسنة ١٩٦٩، الذي الغي بموجبه جعل مهمة تنفيذ القانون وكما جاء في قانون (٣٠) من اختصاص لجان التسوية، التي حلت محل لجان الاستيلاء والتوزيع، كما عد القانون نفسه الاراضي الملغاة قراراتها والاراضي الاميرية، التي لم تصدر قرارات التسوية بشأنها في محافظتي (العمارة والناصرية) اميرية صرفة وتسجل باسم وزارة المالية.

٥- تمليك المكائن والآلات الزراعية للجمعيات التعاونية الزراعية.

ولما جابه القطاع الزراعي من تخلف واضح امتدت جذوره الى أنشطته المختلفة، واثرت بنحو واضح على الاقتصاد الوطني والطبقة الفلاحية، فتم تشريع قانون للاصلاح الزراعي ذي الرقم (١١٧) لسنة ١٩٧٠، الذي شكل بموجبه المجلس الزراعي الاعلى (الذي عد بموجب القانون الجديد أعلى سلطة لتنفيذ القانون)، ليقوم بمهمة تنظيم السياسة الزراعية في البلاد تخطيطاً وتوجيهاً ومتابعة (قانون الاصلاح الزراعي رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٠، ص١٣)، حيث أوكل له تنظيم ذلك وعليه أصبحت مهمه تتمثل بما يأتي(قانون الاصلاح الزراعي رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٠، ص١٣-١٤):

١- إصدار القرارات التشريعية وفقاً لأحكام القوانين النافذة من قبل رئيس الجمهورية بناءً على اقتراح وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي.

٢- اصدار البيانات والتعليمات لتسهيل تنفيذ أحكام التشريعات النافذة من قبل الوزير في وزراتي الزراعة والاصلاح الزراعي والري حسب الاختصاص، ولكلا الوزيرين صلاحية تعديل أو الغاء تعليمات او بيانات المجلس الزراعي النافذة عند الاقتصاد.

٣- حصر بعض صلاحيات المجلس الاعلى في مجل الوزراء (تخصيص المجلس الاعلى للمكننة الزراعية، توزيع وتثبيت النتائج من المحاصيل الزراعية، وتحديد الحد الاقتصادي للأراضي والملكيات الزراعية)، فضلاً عن تخويل هيئة الاصلاح الزراعي صلاحيات المجلس الزراعي بخصوص النظر في قرارات اللجان المختصة من حيث التصديق أو الالغاء، كما خول المجلس صلاحيات مجلس التخطيط في مجال القطاع الزراعي.

أما ما يتعلق بقانون الاصلاح الزراعي الجديد فقد كان ابرز ما جاء فيه: تحديد شروط معينة للحد الاعلى لعملية الزراعية، وهي (خصوبة التربة وطريقة الارواء ونوع المحصول، وبعد الارض وقربها من مراكز التسويق والقرب من مصادر المياه ونوع الحاصل) [*] (المجلس الزراعي الأعلى، ١٩٧٦، ص٢٤). بغية تلافي الاخطاء التي برزت في قانون الاصلاح الزراعي لسنة ١٩٥٨.

كما عد القانون الارض الزائدة عن الحد الاعلى بأنها آلت الى الدولة حال صدور القانون، ويبقى لصاحب الارض حقه في زراعتها حتى نهاية الموسم الزراعي لحين الاستيلاء على الارض، وبمساحة لا تقل عن المساحة قبل صدور القانون، فيما تعد المسافة الزائدة عن الحدود المقررة بـ(المادة الثانية) من القانون، اميرية صرفة اعتباراً من تاريخ نفاذ القانون، وفي الوقت نفسه تعد بحكم المؤجرة الى صاحبها السابق، وفقاً لبيان يصدره المجلس الزراعي الاعلى (المجلس الزراعي الأعلى، ١٩٧٦، ص٢٥).

ووحد القانون تصنيف الاراضي الزراعية على صنف الاراضي الاميرية الصرفة، في الوقت الذي كانت هذه الاراضي اما تسجل ملكاً صرفاً باسم وزارة المالية

[*] المادة الاولى، قانون رقم (١١٧) لسنة ١٩٧٠.

لغرض الاصلاح الزراعي او كأراضي اميرية في حالة عدم ثبوت حق تصرف الافراد (المجلس الزراعي الأعلى، ١٩٧٦).

فيما ألغى القانون التعويض على الأراضي المستولى عليها الزائدة عن الحد الأعلى للملكية الزراعية (السامرائي، ١٩٨٢، ص١١٩)، والطعن بالقرارات امام محاكم استئناف التسوية واستئناف الاصلاح الزراعي، حيث جعل المجلس الزراعي الأعلى للجهة المسؤولة عن ذلك* (قانون الاصلاح الزراعي رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٠، المادة ٣٣).

وتبعاً للنظرية الفكرية التي استند عليها النظام الساسي نجد ان القانون الجديد لم يغفل حقوق الملكية الخاصة اذ عدها مصونة، وعليه نظم القانون اداء وظيفتها الاجتماعية أذ اقر واشترط ذلك عدم انتزاعها الا لأغراض المنفعة العامة ، فضلاً عن ذلك تقديم عوضاً عادلاً لمن تم الاستيلاء على أرضه من قبل الدولة (الداهري، ١٩٦٧، ص٣٧٣).

على الرغم من ذلك كانت التخصيصات التي رصدت في خطة التنمية القومية للقطاع الزراعي للمدة ١٩٧٠- ١٩٧٥ غير كبيرة، إذ لم تبلغ سوى (٣٧٠) مليون دينار بضمنها المبالغ التي خصصت للمؤسسة العامة للحبوب، ولم يصرف منها سوى (١٨٣) مليون دينار، كما رافق ذلك التخلف على مستوى التنفيذ بسبب ضعف اجهزة اعداد المناهج والخطط الاستثمارية، التي كانت تعاني من الثغرات الكثيرة في الجوانب العملية والتخطيطية للسياسات الزراعية التي أقرت لعدم قدرتها على فهم واستيعاب التنمية الزراعية واستراتيجياتها من قبل العاملين في القطاع الزراعي، وضعف اعداد

* كانت الجهة المسؤولة عن قرارات الطعن في قانون رقم (٣٠)، الهيئة العامة للإصلاح الزراعي.

مواعيد المناهج الاستثمارية، ومتابعة انجاز المشاريع والاعمال السابقة (العامري، المصدر السابق، ص٢٣).

ومما أسهم في تخلف صرف التخصيصات المرصودة للقطاع الزراعي، ايضاً بروز مشكلات حيث عانى النشاط الزراعي في تلك المرحلة من المشكلات ومنها (جاسم، ١٩٨٢، ص٣٩-٤٧):

١- تعدد المشكلات المتعلقة بتخصيص واستملاك الاراضي والاجراءات الطويلة اللازمة لتخصيصها والمشكلات التي تتعلق بالتصاميم والخرائط والمستندات.

٢- المشكلات الخاصة بالظروف الطبيعية والمناخية التي كانت تؤثر على النشاط الزراعي.

٣- المشكلات الخاصة بالاستيرادات ذات العلاقة بالطابع التجاري لتلك الاستيرادات.

٤- قلة الكوادر المدربة الاساسية والرئيسة الضرورية لتنفيذ مشاريع الخطة بصورة كاملة (العامري، المصدر السابق، ص٢٤).

وفي شهر ايلول أصدر النظام السياسي قانون تنظيم وتوحيد الملكية الزراعية المرقم ١٥٢ لسنة ١٩٧٣ ، تم بموجبه تخويل المجلس الزراعي صلاحية الاستلاء على اي ارض او بستان لتمكين الدولة من تنظيم وتوحيد ملكية الارض الزراعية على وفق الطرق العلمية الحديثة (صوت الفلاح، ١٩٧٨، العدد ٣٢٦) وامتداداً لتلك السياسة ، صدر عام ١٩٧٥ قانون تنظيم الملكية الزراعية رقم (٩٠) (د.ك.و، بلا.ت، ص١٨) (الوقائع العراقية، ١٩٧٥، العدد ٢٤٧٥) لمنطقة الحكم الذاتي* (الكيالي، وآخرون،

* وهي المناطق التي يشملها النظام السياسي في العراق بحقوق سياسية وقوانين واقتصادية لتعزز دورها في بناء العراق واستقرار اوضاعه وشملت السليمانية واربيل ودهوك وما تبع لها.

والحكم الذاتي: يعني حق المنطقة في ادارة شؤونها الداخلية بكل حرية ومن دون الخضوع لتوجهات الدولة، وقد يكون خطوة نحو الاستقلال، الا في العراق عندما منح الحكم الذاتي جعل هذا الامر خاضع لسيطرة الدولة وقوانينها، بمعنى العمل ضمن قوانين الدولة واجراءاتها.

١٩٩١، ص٥٦٢)، بسبب الظروف غير الطبيعية في المنطقة الشمالية التي أدت الى عدم تطبيق قانون الاصلاح الزراعي الجديد بصورته الصحيحة إذ حددت بموجبه مساحات الملكية الزراعية للفلاحين، بمقدار اقل مما أقر في القانون الجديد نتيجة لزيادة سكان الريف في هذه المنطقة وقلة اراضي الدولة الصالحة للزراعة* (الوقائع العراقية، ١٩٧٥، العدد ٢٤٧٥).

احدثت السياسة الزراعية الجديدة تطوراً واضحاً وملموساً في مساحة الاراضي التي تم السيطرة عليها في محافظات العراق كافة، وكان لتلك التوجهات اثرها في تطور عمليات الاستيلاء واعادة تنظيم الاراضي وشمول اكبر عدد من الفلاحين، فضلاً عن متابعة المجلس الزراعي الاعلى لتنفيذ القرارات ومراقبة نشاطات الاصلاح الزراعي حسب وصف مصدر رسمي لذلك(الوقائع العراقية، ١٩٧٥، العدد ٢٤٧٥). مما انعكس على مساحة الاراضي الزراعية التي وزعت على الفلاحين بما فيها منطقة الحكم الذاتي، إذ بلغت الأراضي الموزعة في عموم العراق (٧,٥٦٣,٧٣٨) مليون دونم استفادت منها (٢٢٢,٩٢٥) عائلة فلاحية لغاية ٣١ كانون الاول ، ١٩٧٦(وزارة التخطيط، ١٩٧٦، ص١١٢).

لم تخلو تلك السياسات من عيوب، فعلى سبيل المثال لا الحصر (ان فلاحي محافظة ديالى ودهوك عانوا من مشكلات كثيرة في موضوع الاراضي التي تم الاستيلاء عليها، فالقرارات التي صدرت في قضايا الاستيلاء لم يكن مصادقاً عليها بنحو نهائي، ما جعل الفلاحين مرتبطين بالعلاقات الزراعية والانتاجية السابقة مع الملاكين السابقين، مما دفع الفلاحين في محافظة ديالى الى ترك زراعتهم والهجرة الى

* جاء في الأسباب الموجبة لهذا القانون، لتقليل الفوارق الطبقية في الريف والقضاء على بقايا الاقطاع والنفوذ في المنطقة ولتوفير مساحات اكبر من الاراضي الزراعية لتوزيعها على الفلاحين لتحقيق التنمية الزراعية واقامة التنظيمات التعاونية.

المدينة، وبقى الفلاحون في محافظة دهوك محرومين من تلك الأراضي وطالبوا بضرورة تثبيتها لإقرار حقوقهم الزراعية والاجتماعية(د.ك.و، بلا.ت، ص١١، ص٩).

يمكن القول أن السياسة الزراعية اشرت في ظل قانون الاصلاح الزراعي الجديد نوع من التقدم من حيث المساحات التي تم الاستيلاء عليها للمدة ١٩٦٨ – ولغاية ١٩٧٨، إذ بلغت عام ١٩٦٨ (٧,٠٧٣) مليون دونم ووصلت الى (١١,٧٩٩) مليون دونم عام ١٩٧٦، وارتفع عدد الاشخاص الذين تم توزيع الاراضي الزراعية عليهم من (٥٣,٩٣٤) شخص الى (٣٠٥,٤٣٣) شخص (د.ك.و، ١٩٦٩، ص١٩٤)(د.ك.و، ١٩٧٨، ص١٠١). وما تبع ذلك من تنظيم العمل التعاوني الذي اقره القانون لغرض برمجة الانتاج الزراعي وتطبيق الخطط الزراعية المطلوبة لتعزيز القطاع الزراعي، فضلاً عن تمليك واستئجار المكائن والآلات الزراعية وتسويق المنتجات الزراعية للفلاحين (قانون الإصلاح الزراعي، ١٩٧٠، المادة ٣٨)، الذين وزعت عليهم الاراضي بموجب القانون (الحبيب، ١٩٧٢، ص٦٠-٦١)، وعلى اساس الملكية الجماعية لوسائل الانتاج وتوحيد العمل والجهود والمصالح المشتركة.

جاء قانون توحيد اصناف اراضي الدولة رقم (٥٣) لسنة ١٩٧٦ (الوقائع العراقية، ١٩٧٦، العدد ٢٥٣١) صيغ جديدة اخرى لغرض اعادة صياغة السياسة الزراعية التي رسمت للقطاع الزراعي وادواته في النشاط الزراعي في المرحلة السابقة، بسبب تعدد التشريعات القانونية المتعددة لواقع التصرف بالأراضي العائدة للدولة، وأصبحت تسجل كأصناف مستقلة في دوائر التسجيل العقاري، وما ترتب على ذلك من حقوق مما أدى الى حدوث الكثير من التعقيدات التي اصبحت واحدة من العراقيل التي تقف بوجه التحولات التي تعمل الدولة على القيام بها في الريف لتنظيم النشاط الزراعي وتحسين اوضاع الفلاحين، مما فرض على الدولة ضرورة العمل لتغيير ذلك عن طريق

تنظيم حقوق التصرف وتصحيح الجنس التي تحولت الى أداة للمضاربة والاستغلال، وليست وسيلة للانتاج، وعليه أصبح من الضروري منح الدولة حق استعادة اراضيها عند اقتضاء المصلحة العامة، والتعويض عن الحقوق التصرفية تعويضاً عادلاً من دون الحاجة الى الاستيلاء او الاستملاك(الوقائع العراقية، ١٩٧٦، العدد ٢٥٣١). وهذا يعني أن صدور القانون جاء لتوحيد اصناف الاراضي العائدة للدولة لحمايتها من الاستغلال بما يؤمن وضع الأراضي الزراعية تحت تصرف الفلاحين القادرين على استثمارها بأنفسهم بالتوافق مع السياسة الزراعية التي انتهجتها الدولة، ومتوافقاً مع الفكر السياسي للنظام السياسي في العراق. حتى يمكن القول ان القانون مثل واحد من أكثر الاتجاهات المكملة لقوانين الاصلاح الزراعي لتنظيم النشاط الزراعي واحداث التحولات المطلوبة في الريف العراقي.

وصدر في عام ١٩٧٨ قانون رقم (٨٥٤) تم بموجبه وضع الايد على الاراضي الزراعية المملوكة ملكاً صرفاً أو موقفة وقفاً صحيحاً التي لم يتم استغلالها زراعياً من قبل اصحابها لمدة سنتين متتاليتين من دون عذر قانون أذ حاول النظام السياسي وفقاً لذلك القانون التوضيح بان الملكية الزراعية في حقيقتها ملكية اجتماعية يتم العمل بها في اطار الدولة والمجتمع ، ولا تعد حقاً مطلقاً لأصحاب الاراضي الزراعية والفلاحيين(وزارة التخطيط، ١٩٧٨، ص) (العراق، ١٩٧٨، العدد ١٥١) (الثورة الزراعية، ١٩٧٩، العدد ٥٩) الا ان بروز الملكية الفردية التي أقرها النظام نفسه، عندما سمح للقطاع الخاص بالعمل والاستئجار في الأنشطة المختلفة (حميد، والسلمان، ١٩٨١، ص٧٦٧)، أفرز الكثير من المظاهر السلبية على النشاط الزراعي، والراجح ان عملية الترابط والتنمية ارتبطت الى حد كبير بالفكر السياسي للنظام السياسي، مما أفرغ السياسة الزراعية من محتواها النظري وأصبحت درجة التغيير

المطلوبة لتحقيق ونجاح السياسة الزراعية المطلوبة غير قادرة على إحداث التغيير الاقتصادي والاجتماعي. بل جعلها ابطأ في احداث درجة التغيير مقارنة بالمجالات الاقتصادية والتقنية في القطاعات الأخرى، حتى اصبح القطاع الزراعي غير قادر على استيعاب وتنفيذ السياسة الزراعية الجديدة، سيما ان التطورات التي شهدها واقع التصرف بالأراضي العائدة للدولة، وتعدد تسمياتها بموجب القوانين المتعددة، مما ادى الى بروز المشكلات الكثيرة التي أخذت تواجه تنفيذ السياسة الزراعية المطلوبة والتحول الاقتصادي والاجتماعي في الريف العراقي(عزيز جاسم محمد علي، المصدر السابق، ص٣٤٥) ، الامر الذي لم يمنع من ظهور الكثير من السلبيات والاخطاء، وتلمس الاثار السلبية لهذه السياسة في ظل قانون الاصلاح الزراعي الجديد وتأثيرها على القطاع الزراعي، والتي يمكن اجمالها بما يأتي(العزاوي، ١٩٧٩، ص١٧-١٨) (العلواني، المصدر السابق، ص٣٣١):

١- أبقى القانون على نظام المحاصصة، إذ القانون أقر التوزيع العيني على عناصر الانتاج وكان هذا المظهر سائداً في ظل النظام شبه الاقطاعي، وهو لا يتلائم مع نهج السياسة الزراعية الحديثة التي طرحها القانون نفسه، وهو ما ادى الى فسح المجال الى التحايل على احكام المزرعة وما ورد فيها من تحديد نسب استحقاق كل عنصر، إذ سيلجأ المالك الى الامتناع من اعطاء ارضه (بالمزارعة) وايجارها بالنقد من اجل الحصول على استحقاق يفوق ما يمكن الحصول عليه (بالمزارعة) لوجود القيود القانونية المنظمة للاستحقاق.

٢- لم تكن احكام القانون سارية على الاراضي كافة. فالقانون وتعليمات المجلس الزراعي اللاحقة لم تتطرق الى تنظيم العلاقة في اراضي البساتين التي تقل

مساحتها عن (خمس دونمات) بحيث بقيت العلاقة الزراعية بين اطراف العملية الزراعية، وكما كانت في السابق.

٣- كثرة الملكيات الزراعية الصغيرة جداً في منطقة الحكم الذاتي بعد تنفيذ قانون رقم (٩٠) لسنة ١٩٧٥، كما رافق ذلك قلة حصة الفلاحين من الاراضي الوزعة، في الوقت الذي شهد زيادة هذه الملكيات للملاك الكبار بحيث بقيت الاف العوائل الفلاحية من دون ارض، وكان هناك ما لا يقل عن (٥٣٨٩٠) دونم من الاراضي الزراعية الاميرية يستغلها كبار الاغوات ورؤساء العشائر تجاوزاً ودون ترخيص قانوني.

٤- كان المستفيدون من قانون الاصلاح الزراعي مضطرون الى دفع حصة الاقطاعيين والملاك عن اراضيهم التي وزعت عليهم بموجب القانون الجديد، مما جعلهم في وضع غير المستفيد من التوزيع والتعاقد مع الاصلاح الزراعي، مما عرضهم للاستغلال الاقطاعي من جديد (عزيز جاسم محمد علي، المصدر السابق، ص٣٢٥-٣٤٢).

٥- واجه القانون اثناء تنفيذه بعض الصيغ البيروقراطية الفوقية من الاجهزة الادارية، وتوضح ذلك عندما وجه النظام السياسي من خطورة تحويل المركزية في تنفيذ القوانين الى احد انماط رأسمالية الدولة.

٦- قلة الكوادر الزراعية المتخصصة في المجال الزراعي، ما ادى الى البطء في التنفيذ وبعثرة الجهود والموارد المتاحة، وهو ما دفع الدولة ايضاً بالإشراف على تنفيذ السياسة الزراعية بنفسها وبنحو مباشر لتلافي سلبيات التطبيق.

٧- لم تستطع الدولة معالجة مشكلة ملوحة الاراضي الزراعية، سيما التي تم توزيعها على الفلاحين بموجب القانون، فضلاً عن عدم انتظام الموارد المائية في فصول

السنة، في الوقت الذي كان على الدولة التركيز على المشاريع الارتكازية كمشاريع الري والبزل والكهربة الريفية واقرار الجدوى الاقتصادية من قيام مزارع الدولة، او المزارع الجماعية التي اقرها القانون والتي تحولت الى عبء على القطاع الزراعي بدلاً من تطوره (الناشي، ٢٠٠٥، ص٧٧-٧٨).

والراجح ان رؤية البعث في الجانب الاقتصادي اتجاه التحولات الاقتصادية، أنها كانت أقرب الى الوسطية، إذ انه لم يستطع الغاء سيطرة الطبقة المالكة لوسائل الانتاج، والعمل على إنهاء دورها، وعزز من ذلك بروز طبقات جديدة أفرزها النظام السياسي نفسه نتيجة لتلك التحولات كان في مقدمتها بعض القيادات السياسية ومن يعملون معهم، كما أن التطبيق العملي لعمليات التوزيع لم يراعى فيها طبيعة الظروف في البعض من مناطق الريف العراقي من حيث زيادة كثافتها السكانية، سيما في المنطقة الوسطى بسبب قلة الأراضي في تلك المناطق، مما دفع الكثير من الذين لم توزع عليهم الأراضي الزراعية الى بيع قوت عملهم للآخرين او الهجرة وهو ما حدث في العديد من مناطق الحكم الذاتي في كردستان، إذ وصل الأمر ان المستفيدين من الإصلاح الزراعي كانوا مضطرين الى دفع حصة الاقطاعيين ومن معهم بمعنى ان الفلاحين لم يستفيدوا من التوزيع او التعاقد مع الإصلاح الزراعي، بل بقوا معرضين للاستغلال الاقطاعي الجشع(عزيز جاسم محمد علي، المصدر السابق، ص٣٢٨-٣٤٠)، كما بقى ما لا يقل عن (٣,١٩٢) مليون دونم من الأراضي الزراعية الخصبة امتلكها حوالي (٨٠١٩) ثمان الاف وتسعة عشر فرداً مثلوا اغنياء الفلاحين وأسر الاقطاعيين القدماء الذين جنيت لهم تلك الأراضي، بعد ان تم الاستيلاء على الحدود العليا التي جاوزت القانون* (فرج، ١٩٧٩، ص١٣)، وتوضح ان التطبيق الفكري للفكر السياسي لحزب

* اضيف الى هؤلاء (٢٠٠٤٦٥) فلاحاً امتلكوا مزارع صغيرة وبلغت مساحاتها حوالي (٥,٢٥٦) مليون دونم.

البعث لعمليات التحول الاجتماعي في سياسته الزراعية سمح بنحو واضح لعمل النشاط الخاص في اطار القوانين التي شرعها وبحدود ترفض الاستغلال، وكان الأجدر اعادة النظر بذلك من حيث نوع العمل وحجمه وصيغ اتجاهاته، لغرض تأمين التوازن بين القطاع العام والقطاع الخاص، والتاكيد على قدرة الدولة في الحد من بروز القطاع الخاص عن تجاوز الحدود المقرر له ، والا فان تدهور معدلات الانتاج وتشويه التركيب الهيكلي للانتاج يصبح أمراً مؤكداً ، وبعكسه فان عمليات التحول الاجتماعي ستكون اضعف مما كانت عليه فضلاً ، مما قد يؤدي الى نمو للرأسمالية الزراعية والاقطاع والأغنياء معهم سواء اكان ذلك من الملاكين او اغنياء الفلاحين(عزيز جاسم محمد علي، المصدر السابق، ص٤٣٤-٤٣٥).

ومما أثر في ذلك ان الدولة لم تراعي في سياستها الزراعية التقلبات السعرية لبعض الصادرات الزراعية الرئيسية، وفي مقدمتها الشعير في كيفية توزيع المساحات المزروعة مقارنة بالمحاصيل الأخرى، اذ اتسمت سياسة الدولة بالبطء الشديد، في الوقت الذي كانت الفرصة متاحة لتوسيع المساحات المزروعة، سيما ان تلك المساحات لا تقتصر على محصول الشعير فقط ، إذ شملت القمح والقطن والرز، التي اخذ دورها يبرز سنة بعد أخرى(هوشيار معروف، المصدر السابق، ص٣٩٦-٣٩٨).

ويبدو أن العامل الأساسي في عمليات التحول الذي كان يجب الاعتماد عليه في السياسة الزراعية مدة البحث ارتبط الى حد كبير بالعامل السياسي ودوره في اجراء عمليات التحولات الاقتصادية والاجتماعية، بمعنى طبيعة الفكر السياسي ومنظومته الفكرية والاقتصادية لإجراء تلك التحولات والقضاء على الأنظمة القديمة وفي مقدمتها الأنظمة الاقطاعية وشبه الاقطاعية عن طريق الأنظمة والقوانين التي كان يمنع إقرارها، وبصفة خاصة قوانين الإصلاح الزراعي والتشريعات الملحقة به، مما جعل

عمليات التعثر التنموي في القطاع الزراعي يتصف بالاستمرار من دون توقف، فيما أفرزت التجارب الخارجية وبنحو واضح نوع السياسات التي كان يجب الأخذ او الاعتماد عليها في وضع السياسات الزراعية المناسبة ووفق الواقع الخاص للعراق من حيث المتطلبات المطلوبة والواقع العملي والظروف الخاصة بالعراق وبمنظور تكاملي من حيث طبيعة العلاقات الزراعية وتوزيع الأراضي الزراعية على الفلاحين وزيادة الطاقة الانتاجية للانتاج الزراعي، الذي في ضوئه سيتم رفع معدلات أسهم القطاع الزراعي في الدخل القومي (سعود، ٢٠٠١، ص١٦). وهذا من جملة ما يعني الهدف الأساسي من تلك السياسة هو الحياة الأفضل، وليس التركيز على النمو الاقتصادي فقط لأن الانسان هو الهدف من تلك السياسات، فيما يكون النمو الاقتصادي وتطوره الأداة الفعالة لتحقيق ذلك.

وتبعاً ولما سبق فقد وجدت رؤية جديدة للسياسة الزراعية، اوضحت ان تلك السياسة ليس من الصحيح ان تركز اهتمامها بأهداف الانتاج فقط، إذ يجب ان تكون من الساعة والشمول الفكري ذات أبعاد أكبر من الانتاج والاستهلاك وذلك بأن تكون المسؤولة عن تلبية احتياجات المجتمع في الحاضر والمستقبل لتحقيق المضمون الحقيقي للتنمية الزراعية المطلوبة (السالم، ٢٠١٠، ص٣١)، وان لا يبتعد عن تلك الاتجاهات مدى قبولها من المجتمع والقوى التي تعمل في النشاط الزراعي بنحو خاص.

عدت التجربة الهندية واحدة من الدول ذات التجارب الرائدة في وضع السياسات الزراعية التي استطاعت عن طريقها تحقيق النمو والتطور في القطاع الزراعي، إذ بدأت منذ عقد الستينات من القرن الماضي في وضع المتطلبات والخطط والبرامج المطلوبة لتلك السياسة، وكان من ضمن البرامج التي اعتمدت برنامج (الثورة

الخضراء) الذي بدأ العمل به منذ عام ١٩٦٩، واستطاعت عن طريقها الوصول الى الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية، الأمر الذي تم تحقيقه عن طريق زيادة مدخلات العملية الزراعية كالبذور المحسنة والاسمدة وتحسين انظمة الري وتوفير التعليم والتدريب اللازم للفلاحين، مما أسهم في زيادة الانتاج الزراعي والتأكد من صحة تلك السياسة والبرامج التي وضعت لها* (http://www.India.housing.com)، وكان من أكثر السياسات الزراعية تميزاً انشاء جامعات زراعية يدرس فيها مختلف العلوم الزراعية، والتركيز بأن تحقيق عمليات التغيير يعتمد على تنمية المجتمع الزراعي، والتركيز على الجانب الاروائي لتنمية النشاط الزراعي والاهتمام بإنشاء الشركات ذات العلاقة بالنشاط الزراعي، كشركات انتاج وتوزيع البذور المحسنة ذات الانتاجية العالية والبيانات اللازمة وتحليلها لكل ما يتعلق بسياستها الزراعية لتشجيع الفلاحين على الاستمرار في العمل الزراعي، فضلاً عن ذلك تشجيع المصدرين وتقديم الحوافز اللازمة لهم لغرض التأثير على قيمة الصادرات الزراعية ولم يبتعد عن كل تلك السياسات ربط المنظمات العاملة على نشر المعلومات عن التكنولوجيا الزراعية بشبكة واحدة عن طريق عمل البحوث الزراعية لزيادة التنسيق ونشر المعرفة الزراعية بين العاملين في النشاط الزراعي والقوى البشرية المتعلمة(http://www.India.housing.com).

ومما ميز التجربة الصينية التي بدأت عام ١٩٧٨ في سياساتها الاقتصادية، انها اعتمدت اسلوب الانتقال من مرحلة الى أخرى بنحو تدريجي عن طريق تجربة حالة معينة مثل نظام التخطيط المركزي على مناطق معينة، ثم العمل على نقلها الى كل المناطق في البلاد في حالة نجاحه، وكان من ضمن شروط ذلك ان تقتصر تجربة الاصلاح على نشاط معين، ثم تعميمها على الأنشطة الأخرى، فتم اختيار النشاط

* استمر برنامج (الثورة الخضراء) في العهد اكثر من عشرين عاماً لتحقيق أهداف السياسة الزراعية، وطيلة تلك المدة خضع للتوجيهات والمتابعة والتقييم المستمر.

الزراعي (السالم، ٢٠١٠، ص٦٧)، حيث اهتمت الحكومة الصينية بعمليات الانفاق المالي والاصلاح المستمر في القطاع الزراعي، فضلاً عن تحرير وتطوير القوى العاملة في الريف، لتحقيق التطور في سياستها الزراعية، وكان لنجاح تجربتها أثراً في ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في البلاد وارتفاع الناتج المحلي الاجمالي اضعافاً مضاعفة من حيث الناتج المحلي ومعدلات النمو الاقتصادي والتحسن الملحوظ في متوسط دخل الفرد، ولم تقتصر تلك السياسات على ذلك فقد شملت الانفتاح الصيني على التجارب الخارجية والاستفادة من المؤسسات المالية الدولية لتأمين انشاء وتطوير المشاريع الزراعية واستصلاحها لتنويع الزراعة في البلاد* (http://web/worldbank.org).

ولما سبق يتوضح ان السياسة الزراعية مدة البحث قياساً بما اتبعته من سياسات زراعية في بعض الدول، ارتبطت بطبيعة الفكر السياسي للنظام السياسي من حيث الخطط والبرامج، إذ في الوقت الذي ركز النظام السياسي على تصحيح الاخطاء والخروقات التي ظهرت في بعض من مواد قانون الاصلاح الزراعي لسنة ١٩٥٨، وما تمخضت عن تلك السياسات في الانظمة السياسية اللاحقة لما اتصفت به من الحلول الترقيعية وغير الواقعية في إحلال الملكية الاجتماعية والاقتصادية الصحيحة، سيما ان النظام السياسي اقترب كثيراً من الطبقة البرجوازية الصغيرة التي برزت في تلك المرحلة من حيث رغبتها في السيطرة على القطاع الزراعي خلفاً للطبقة الاقطاعية وهلاك الأراضي، من دون الالتفات للحفاظ على المكتسبات السابقة وتطويرها، فالمهم الغاؤها

* من التجارب التي وظفت في ذلك مشروع المادة مجمع المياه في هضبة (اللوس) التي تقع في شمال غرب الصين التي كان يسكنها اكثر من (٥٠) مليون نسمة، حيث تم اعادة تأهيل تلك الهضبة، مما ادى الى استفادة اكثر من مليون مزارع بصورة مباشرة من زيادة الانتاج الزراعي، حيث ارتفع الانتاج الزراعي من (٤٢٧) الف طن الى (٦٩٨) الف طن، مما انعكس ذلك على التنوع في زراعة الخضروات والفواكه، وحدوث زيادة في متوسط دخل الفرد الزراعي.

وتقليل دورها الاصلاحي، وارجاع كافة الاخطاء والعثرات عليها، وقابله في ذلك ان الفلاحين لم يبرهنوا على قدراتهم في تحمل السياسات الزراعية الى الفلاحين انفسهم، والراجح ان النظام السياسي أسهم بذلك بنحو او بآخر لعدم قيامه بدوره في عمليات تكييف الفلاحين على المستوى الفكري والقانوني والعملي لتنفيذ السياسة الزراعية المطلوبة، مما جعلهم غير متأقلمين مع متطلبات التطور الذي كان يجب ان يحدث في القطاع الزراعي ، كما برز جانب اخر تمثل طبيعة الاجهزة الحكومية ابتداءً من المشرع الى المشرف على التطبيق، فضلا عن ذلك القوانين التي صدرت كانت نوعاً ما تحمل طابع المهادنة، كما ان اجهزة التطبيق لقانون الاصلاح الزراعي وسياساته والتعديلات أنطيت غالبيتها بأشخاص من غير ذوي الاختصاص ، التي لم تدرك أبعاد المشكلة الزراعية ، كما لوحظ في الوقت نفسه ضعف الانسجام والترابط في الاعمال بين الوزرات ذات العلاقة المباشرة بالقطاع الزراعي (الحبيب، بلا.ت، ص١٤٧-١٤٨).

وعليه أن اعادة النظر في السياسة الزراعية في العراق يتطلب تشخيص المشكلات الزراعية بالكامل ومعرفة اسبابها ، بدلاً من التركز على المصالح السياسية ، والتنبيه ان حدة تلك المشكلات ستزداد عمقاً تبعاً تلك المسببات وطبيعة النظام والفكر السياسي له ، فضلا عن موقفه من وضع الزراعية الصحيحة لتطوير القطاع الزراعي وانشطته المختلفة .

الخاتمة:

وقد بينت المعلومات الواردة في البحث ان المنظومة الفكرية للسياسات الزراعية للنظام السياسي الذي انبثق في العراق اثر قيام حزب البعث في انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨، جاءت تعبيراً واضحاً عن طبيعة الفكر السياسي لذلك النظام وتوجيهاته

الاقتصادية ، بمعنى ان النظام السياسي عمل على الربط والتأكيد بان سياساته سيتم تنفيذها طبقا لما كان يأمن به من أفكار سواءً في سياساته العامة او السياسات الفرعية لها ، سيما ان السياسات السابقة افصحت عن الكثير من الاخطاء التشريعية والادارية والتنفيذية وغيرها من المشكلات الأخرى.

وحقيقة الأمر ان السياسة الزراعية التي طبقت في العراق طيلة المدة التي سبقت انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ اتصفت بالتخلف والضعف لما رافقها من اخطاء على المستوى النظري والتنظيمي في تنفيذ قانون الاصلاح الزراعي رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨، فضلاً عن بروز الاتجاهات الطبقية والاجتماعية في تنفيذه والموالاة التي قامت بها الانظمة السياسية لأصحاب الاراضي والطبقات البرجوازية لغرض استمرارية النظام وسيطرته على الحكم، فضلاً عن التركيبة الطبقية السياسية التي تكونت منها تلك الانظمة وتأثيرها على القرارات والسياسات ذات العلاقة بالسياسة الزراعية، من دون النظر الى طبيعة الاجراءات والبرامج العملية التي يجب إقرارها لتنظيم تلك السياسة من حيث الاهداف والوسائل الظروف الداخلية للبلاد ، كما لم يبتعد عن ذلك ضعف المبادرات في وضع اولويات الخطط الزراعية ومشاريعها لتحقيق النمو في النشاط الزراعي مما اشر عن التناقض الكبير في المنظومة الفكرية لتلك الانظمة وضرورة تقويم تلك السياسات على اعتبارها جزءاً من نشاط وعمل النظام السياسي للقيام بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، مما كان يفترض وجود تميز وتبعاً لذلك يجب ان يكون هناك تحيز على مستوى المنظومة الفكرية لنظام سياسي معين عن غيره لإحداث التطور المطلوب في السياسات العامة او السياسات الفرعية المرتبطة بها.

وتبعاً لذلك نجد ان النظام السياسي الجديد قام بإصدار البعض من القرارات ووضع السياسات الاقتصادية ذات العلاقة بالقطاع الزراعي لتنظيم السياسة الزراعية

في البلاد، ومحاولة لتحقيق الاصلاح الزراعي الجذري حسب وجهة نظره الفكرية، وعليه تم اصدار البعض من القرارات لاجراء التعديلات على قانون الاصلاح الزراعي رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨، كمحاولة للقضاء على الثغرات النظرية والعملية التي ظهرت على القانون المذكور ، ولاكمال تلك السياسة بالكامل قام النظام السياسي بأصدار قانون الاصلاح الزراعي رقم (١١٧) لسنة ١٩٧٠، الذي شكل بموجبه المجلس الزراعي الاعلى ليقوم بمهمة تنظيم السياسة الزراعية تخطيطاً وتوجيهاً وتنظيماً، فضلاً عن اصدار القرارات التشريعية وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة لتنظيم تلك السياسة وتطويرها.

على الرغم من ذلك نجد ان طبيعة تلك السياسات سرعان ما بدأت تتوضح ملامحها الفكرية، بعدم اقترابها من الاصلاح الجذري الذي نوه عنه النظام السياسي، إذ برزت المشكلات المتعلقة بتخصيص واستملاك الأراضي وضعف الاجهزة الادارية والتنظيم الاداري لعملها الذي يعد من أخطر المشكلات واهمها لتنفيذ القانون واستمراريته، فالجهاز الاداري وكما معروف يعد بالمسؤول عن تنفيذ القانون ونوعيته الا ان رضوخ واستسلام المسؤولين عليه للضغوط المختلفة وتمسكهم بالروتين وحرصهم على الابتعاد عن دورهم وعجزهم بالوقوف بالضد من ذلك من قبل النظام السياسي وتعدد مصادر قراراته، ما اسهم في فشل تلك السياسة وعملية بناءها .

كما نجد ان من النقاط المهمة التي برزت في تلك السياسة الصعوبات القانونية وتعقيداتها الشائكة وبرز في ذلك الاعتماد على الاشكال المتعددة لنظام استغلال الأرض والادعاءات المتضاربة حول حقوق التملك، مما اضعف قانون الاصلاح الزراعي الجديد الذي اصدره النظام السياسي وجعل عمليات الاصلاح الزراعي غير قادرا على تجاوز المشكلات والتعقيدات السابقة بل سرعان ما عمل بها وتخذها نقطة

الشروع في تطبيق القانون الجديد ، في الوقت الذي كان من المفروض تصفية بقايا العلاقات ذات الطبيعة الاقطاعية في الريف العراقي بالكامل، ان لم نقل وضع سياسة الاصلاحية لمفهوم الاصلاح الزراعي وجعلها الأقرب الى مفهوم الشعب، وهو جوهر النمو الاشتراكي الذي كان النظام السياسي يدعو به باستمرار. وهو الاتجاه الفكري الذي يمكن وصفه بالنهج الذي تكون احتمالات نجاحه اكثر من غيره وبنحو كبير بدلاً من تبني العمل الاشتراكي في خطط وبرامج وقوانين حتى لا يتم المزج بين الاشتراكية المخططة والواقع العملي لتلك السياسة ، فالافتراض يجب ان يكون كيف تتحول البرامج الى واقع عملي وفعلي في التطبيق.

وعليه حاول النظام السياسي وضع صيغ جديدة لغرض اعادة صياغة بعض من جوانب سياساته الزراعية وتمثل ذلك في بعض من القوانين التي صدرت لاحقاً بسبب تعدد التشريعات القانونية لواقع التصرف بالأراضي العائدة للدولة التي اصبحت تسجل كأصناف مستقلة في دوائر التسجيل العقاري وما ترتب على ذلك من حقوق مما ادى الى حدوث الكثير من التعقيدات التي اصبحت واحدة من اكثر العراقيل التي تقف بوجه التحولات التي كانت الدولة تروم القيام بها لتنظيم النشاط الزراعي وتحسين اوضاع الفلاحين، وفقاً لمنظومته الفكرية والسياسية.

ومما أُشِّرَ على الفكر السياسي للسياسة الزراعية لذلك النظام إقرار النظام بالملكية الفردية، عندما سمح للقطاع الخاص بالعمل والاستئجار في الانشطة الزراعية المختلفة كنوع من الاستثمار الاقتصادي، مما اخرج تلك السياسة من محتواها النظري والعملي، اذ اصبحت درجة التغير المطلوبة غير قادرة لتحقيق ونجاح السياسة الزراعية، بسبب الطابع الذي يتصف به القطاع الخاص واختلافه عن العمل الفلاحي وتطبيقاته من حيث مستوى الانتاج وطبيعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، وبروز

المشكلات الكثيرة التي اخذت تواجه تنفيذ السياسة الزراعية والتحول الاقتصادي والاجتماعي في الريف العراقي.

لم يقف الأمر عند ذلك فقد أبقى القانون الجديد على نظام المحاصصة وهو نظام اقرب الى النظام شبه الاقطاعي مما مثّل ذلك تعارضاً مع نهج السياسة الزراعية التي اقرها قانون الاصلاح الزراعي الجديد، وما رافق ذلك من عدم تطبيق القانون على جميع الأراضي الزراعية وكثرة الملكيات الزراعية الصغيرة وزيادة مساحتها للملاك الكبار. ويرى الباحث ان رؤية البعث في الجانب الاقتصادي كانت اقرب الى الوسطية كون المنظومة الفكرية لاتجاهات التحول الاقتصادي في القطاع الزراعي لم تستطع الغاء سيطرة الطبقة المالكة لوسائل الانتاج وانهاء دورها، كما شهدت تلك المرحلة بروز طبقات جديدة للسيطرة على القطاع الزراعي بالكامل افرزها النظام السياسي نفسه مما اضطر الى دفع الكثير من الفلاحين الى بيع قوت عملهم للآخرين، او الهجرة الى المدينة بسبب قوة تلك الطبقات وقربها من مراكز القرار السياسي في البلاد، وفي الوقت نفسه ان النظام السياسي لم يحاول الاستفادة من التجارب الاقتصادية الخارجية التي سبقته ومنها على سبيل المثال التجربة الصينية والهندية على سبيل المثال لا الحصر، وكان على النظام السياسي ادراك ان منظومته الفكرية للسياسة الزراعية في العراق يجب ان تكون اداة للبحث ووضع المعايير والتجارب العملية الصحيحة، بدلاً من الاعتماد على الفلسفة السياسية للنظام السياسي نفسه ، لغرض الوصول الى تحليل وفهم المبادئ والعناصر الأولية والأساسية التي يقوم عليها النشاط الزراعي وانشطته المختلفة، دون التوقف على بدلاً من احتكار السلطة وتسخير الدولة لصالحه، الأمر الذي جعل الدولة في تلك التوجهات الهامشية تبتعد عن وضع السياسات الصحيحة

وجعل النظام نفسه عرضة للضغوط الداخلية للتأثير في تلك السياسات والابتعاد عن دورها الحقيقي في رسم السياسة الزراعية المطلوبة في سياق المرحلة الانتقالية.

المصادر والمراجع :

- أحمد، ماجد، (١٩٧٧)، النموذج الثوري للتجربة الاشتراكية في الريف، بغداد.
- إسماعيل، عزيز شاهو، (١٩٨١)، سياسة التنمية الزراعية ، دار الكتب للطباعة ، الموصل.
- البزاز، عبد الرحمن، (١٩٦٨)، مع الشعب، مطبعة العاني، بغداد.
- بطاطو، حنا، (١٩٩٠)، البعثيون والشيوعيين والضباط الاحرار، الكتب الأول، ترجمة وتحقيق: الرزازة مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، لبنان.
- بينروز، اديث وائي، ايف، (١٩٨٩)، العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية ١٩١٥– ١٩٧٥، ترجمة: عبد المجيد حسيب القيسي، ج الأول، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان.
- التجربة الهندية لخلق قطاع وطني، شبكة المعلومات والانترنيت. http://www.India.housing.com.
- التقرير السنوي للقطاع الزراعي في العراق (١٩٦٦– ١٩٦٧)، ١٩٦٧، بغداد .
- التقرير السنوي للمصرف الزراعي، (١٩٦٨)، بغداد.
- الثورة الزراعية، (١٩٧٩)، مجلة ، العدد ٥٩ ، بغداد .
- الجاسم، خزعل، ١٩٦٩، مشاكل الاصلاح الزراعي في العراق، (الاقتصادي)، (مجلة)، العدد الاول، حزيران .
- جاسم، لطيف نصيف، (١٩٨٢)، موضوعات في التنظيم والتثقيف الفلاحي، دار الطليعة، بيروت.

- الجدة، رعد ناجي، (٢٠٠٣)، التطورات الدستورية في العراق، بيت الحكمة، بغداد.
- الحبيب، محمود محمد، (١٩٧٢)، عرض قانون الاصلاح الزراعي، الثقافة الجديدة، العدد الحادي عشر، تشرين الثاني، كانون الاول.
- الحبيب، محمود محمد، (بلا.ت)، اقتصاديات العراق، دراسة تحليلية، دار الطباعة الحديثة، البصرة.
- حراس الوطن، (١٩٨٣)، جريدة، بغداد، العدد ٧، تموز.
- الحركة التعاونية في العراق، (١٩٧٦)، المؤتمر التعاوني الزراعي الثاني، بغداد.
- حسن العامري، المصدر السابق.
- حميد، لطفي، والسلمان، محسن عليوي مجيد، (١٩٨١)، مبادئ علم الاقتصاد، بغداد.
- خدوري، مجيد، (١٩٤٦)، نظام الحكم في العراق ، بيروت .
- خلف، فالح حسن، (١٩٨٨)، التنمية والتخطيط الاقتصادي في العراق، مطبعة الارشاد، بغداد.
- الخياط، كمال محمد سعيد، (١٩٦٩)، القطاع الزراعي في العراق مع مسح شامل لموارده وتقييم أساليب التنمية، مطبعة العاني، بغداد.
- د.ك.و. الوحدة الوثائقية، (بلا.ت)، ملفات مديرية الجغرافية العامة، ٤٢١١٢/١٢٠، ميزانية الجمهورية العراقية، شباط.
- د.ك.و، الوحدة الوثائقية، (١٩٦٩)، ملفات البنك المركزي العراقي، ٤٢١١٠/١٢٧، التقرير السنوي لسنة ١٩٦٩، بغداد، مطبعة العاني.
- د.ك.و، الوحدة الوثائقية، (١٩٧٨)، ملفات البنك المركزي العراقي ٥٢١١٠/١٨٠. التقرير السنوي العام ١٩٧٨.

- د.ك.و، الوحدة الوثائقية، (بلا.ت)، ملفات المجلس الزراعي الاعلى، ٥٢٠٧/٩٣، الحركة التعاونية الزراعية في المحافظات، المؤتمر التعاوني الزراعي الثاني ٣٠ حزيران ١٩٧٦، ولغاية ٤ تموز ١٩٧٦، تقارير محافظة ديالى ، ومحافظة دهوك.
- الداهري، عبد الوهاب مطر، (١٩٦٧)، السياسة الزراعية، اقتصاديات الاصلاح والتعاون الزراعي، الكتاب الثالث، شركة الطبع والنشر الاهلية، بغداد.
- دوب، موريس، (١٩٧٨)، دراسات في التطور الرأسمالي، ترجمة: رؤوف عباس حامد، مدينة نصر، القاهرة.
- ديلو، ستيفن ،و ديل، ثيمون، (٢٠١٠)، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة وتقديم: ربيع وهبة، المشروع القومي للترجمة، مصر.
- رشيد، عبد الوهاب حميد، (٢٠٠٢)، العراق المعاصر، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق.
- السالم، أحمد جبر سالم، (٢٠١٠)، واقع التنمية الزراعية المستدامة ومتطلباتها في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة.
- السامرائي، سعيد عبود، (١٩٨٢)، الاقتصاد العراقي الحديث ، دراسة تحليلية في هيكل الاقتصاد العراقي وافاق تطوره – مطبعة القضاء، النجف الاشرف.
- سعود، مجيد، (٢٠٠١)، دليل المصطلحات التنموية، دار المدى للنشر، سورية.
- صوت الفلاح، (١٩٧٨)، جريدة ، العدد ٣٢٦ ، بغداد ٢٧ ايلول .
- الطالباني، مكرم، (١٩٦٩)، في سبيل اصلاح زراعي جذري في العراق، شركة الطبع الاهلية، بغداد.
- عارف، عبد السلام، (١٩٦٧)، مذكرات الرئيس الراحل، المؤسسة القومية للتأليف والنشر، بغداد.

- عبد الصاحب العلواني، المصدر السابق.
- عبد، مولود كامل، (١٩٦٩)، ملاحظات حول قانون الاصلاح الزراعي، ملحق العدد (١٥)، (مجلة العمل الشعبي)، حزيران، بغداد.
- عثمان، سعد محمد، (١٩٨١)، الاسس النظرية للتطبيق الاشتراكي في العراق ومكامن خصوصيتها ، دار الحرية، بغداد.
- العراق، (١٩٧٨)، جريدة ، العدد ١٥١ ، ايلول
- العزاوي، عدنان حمد، (١٩٧٩)، أحكام العلاقات الزراعية، المجلس الزراعي الاعلى، بغداد.
- عزيز جاسم محمد علي، المصدر السابق.
- غيدان، سعدون، (١٩٧٩)، خطة تنفيذ الانقلاب، جريدة الجمهورية ، العدد ٣٦٤٣، بغداد، ١٩ تموز.
- فرج، سامال مجيد، (١٩٧٩)، مسيرة الاصلاح الزراعي وآفاق المرحلة المقبلة، المجلس الزراعي، بغداد.
- فوكوياما، فرانسيس، (٢٠٠٧)، بناء الدولة، النظام العالمي ومشكلة الحكم والادارة في القرن الحادي والعشرين، نقله الى العربية: مجاب الامام، العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية بالتعاقد مع مطابع جامعة كورنيل، الولايات المتحدة الامريكية.
- قانون الاصلاح الزراعي رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٠.
- القيادة القومية، (١٩٧٤)، مكتب الثقافة والاعلام، لمحات من نضال البعث ١٩٢٧- ١٩٧٧، ط٤، بغداد.

- كريستي، انطوني دي، و مينوج، كينش ، (٢٠١٢)، م فلاسفة السياسة في القرن العشرين، ترجمة: الهيئة المصرية للكتاب، مصر.
- الكيالي، عبد الوهاب، وآخرون، (١٩٩١)، الموسوعة السياسية، ط٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- ماركيس، قارن مع كارل، ٢٠١٦، أصل رأس المال، ط١، دار الطليعة الجديدة، مراجعة: اسامة دليفان، مروان صقال، سورية، دمشق.
- المجلس الزراعي الاعلى، (١٩٧٦)، انجازات وتطلعات، المجلس الزراعي الاعلى، بغداد.
- المحمداوي، علي عبود، (٢٠١٥)، الفلسفة السياسية، كشف لما هو كان وخوض في ما ينبغي للعيش معاً، دار ومكتبة عدنان، بغداد.
- المقصود، حامد مصطفى، (٢٠٠٩)، سيرة ثائر، مدارات الاخوة الاعداء – ثورة ١٤ تموز – الخلفيات، الوقائع – النهايات، وسيرة ذاتية، مكتبة مصر، دار المرتضى، بغداد.
- منصور، مالك، (١٩٨١)، على طريق الريف الاشتراكي، دار الحرية، بغداد.
- المؤسسة الدولية للتنمية على أرض الواقع والبيئة، تدهور الأراضي في هضبة اللوس في الصين، ٢٠١٠، بحث متاح على الشبكة الدولية للانترنيت: http://web/worldbank.org.
- الناشي، سليم ابراهيم عويد، (٢٠٠٥)، التحولات في بنية المجتمع العراقي، ١٩٦٨– ٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية.

- النوفل، سامي، (١٩٧٥)، طرق واساليب الانتقال والانتاج الفلاحي الفردي الى الانتاج التعاوني الكبير، (الثورة الزراعية)، (مجلة)، العدد (١٢)، حزيران .
- هاشم، جواد، وآخرون، (١٩٧١)، تقييم النمو الاقتصادي في العراق (١٩٥٠-١٩٧٠)، وزارة التخطيط، بغداد.
- هاشم، جواد، وآخرون، (١٩٧٦)، تقييم النمو الاقتصادي في العراق، وزارة التخطيط، بغداد.
- هوشيار معروف، المصدر السابق.
- هويدي، أمين، (١٩٨٣)، كنت سفيراً في العراق ١٩٦٣-١٩٦٥، دار المستقبل العربي، القاهرة.
- وزارة التخطيط، (١٩٦٨)، الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية لعام ١٩٦٨.
- وزارة التخطيط، (١٩٧١)، الدائرة الاقتصادية، قسم المتابعة وتحليل البيانات، عرض موجز لتقييم القطاع الزراعي في العراق، بغداد، مايس .
- وزارة التخطيط، (١٩٧١)، تقييم الخطة الخمسية، ١٩٦٥-١٩٦٥، كراسات خطة التنمية القومية رقم (١)، نيسان .
- وزارة التخطيط، (١٩٧٢)، الدائرة الاقتصادية، متابعة تنفيذ الأهداف الاستثمارية في العراق (١٩٥١- ١٩٧١)، بغداد.
- وزارة التخطيط، (١٩٧٦)، المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٦، بغداد.
- وزارة التخطيط، (١٩٧٨)، الجهاز المركزي للأحصاء الزراعي ، شعبة المؤشرات الاحصائية ، شباط.
- الوقائع العراقية، (١٩٥٨)، العدد (٤٤)، ٣٠ أيلول.

- الوقائع العراقية، (١٩٦٥)، المنهاج التفصيلي للخطة الخمسية للسنوات ١٩٦٥-١٩٦٩، العدد ١١٣٥، الاول من تموز .
- الوقائع العراقية، (١٩٧٥)، العدد ٢٤٧٥، ١ حزيران.
- الوقائع العراقية، (١٩٧٦)، العدد ٢٥٣١، ٣١ حزيران.